



من رئيس الحكومة
الى السيدات والسادة الوزراء
وكتاب الدولة والولاة ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع: حول ترشيد استهلاك الطاقة بالهيكل والمؤسسات والمنشآت العمومية

تندرج أحكام هذا المنشور في إطار مزيد تفعيل مساهمة الإدارة والهيكل العمومية في المجهود الوطني لترشيد استهلاك الطاقة صلب الهيكل والمؤسسات والمنشآت العمومية الذي أصبح في ظل ارتفاع أسعار المحروقات في السوق العالمية من أوكد أولويات المرحلة الراهنة.

1. التحكم في استهلاك المحروقات المخصصة للسيارات الإدارية:

يتوجب في هذا الخصوص الحرص على ترشيد استهلاك المحروقات المخصصة لمختلف وسائل النقل الإدارية والحد منه وذلك من خلال:

- التقليل من استعمال وسائل النقل الإدارية في نقل البريد الإداري واعتماد ما تتيحه تكنولوجيات الاتصال الحديثة في الغرض على غرار المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة".
- اعتماد وجوبية الفحص الفني الوقائي للسيارات التابعة للوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية، ولهذا الغرض يتعين بالنسبة للوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية التي يتوفر لديها أسطول كبير من السيارات الإدارية تجهيز الورشات التابعة لها بالمعدات اللازمة لإجراء الكشف الطاق للمحركات.
- إرساء نظم مراقبة داخلية لأسطول السيارات واستهلاك المحروقات بهدف تشخيص وتفادي أسباب الاستهلاك المشط في الإبان.

- مواصلة تنظيم الدورات التكوينية لفائدة السواق والمسؤولين عن أسطول السيارات والأعوان المكلفين بالصيانة، في مجالات الصيانة والسياسة الاقتصادية الرشيدة، وتحسيسهم بالانعكاسات الإيجابية لهذه الإجراءات الوقائية على استهلاك الوقود.

II. التحكم في الطاقة على مستوى أنظمة الإنارة:

يتعين في هذا المجال التأكيد بالخصوص على عدم اللجوء إلى التنوير الكهربائي خلال حصص العمل كلما سمحت الإضاءة الطبيعية بالاستغناء عن ذلك والحرص على إطفاء الأنوار الكهربائية مباشرة بعد نهاية العمل. كما يتعين النظر في إمكانية تركيز منظومات للتحكم في الإنارة والاستبدال التدريجي للفوانيس التقليدية بأخرى ذات نجاعة طاقة عالية.

III. التحكم في الطاقة على مستوى أنظمة التدفئة والتكييف:

في إطار ترشيد استعمال وسائل التدفئة والتكييف داخل الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية يتوجب ما يلي:

- التعهد بصيانة التجهيزات المخصصة للغرض قبل موعد انطلاق تشغيلها وبصفة دورية
- تفادي استعمال هذه الوسائل عندما تقتضي الظروف المناخية ذلك والحرص على إيقاف تشغيلها عند انتهاء كل حصة عمل. مع ضرورة التقيد باحترام فترات تشغيل هذه الوسائل وفقا لمقتضيات المنشور عدد 37 المؤرخ في 15 نوفمبر 2006
- استعمال الطاقة المتجددة كلما أمكن ذلك
- الحرص على استعمال الوسائل المقتصدة للطاقة
- اعتماد النجاعة الطاقية كمؤشر لتحديد الشراءات
- احترام درجات الحرارة المرجعية (20 درجة للتدفئة و26 درجة للتكييف)

IV. تفعيل دور المسؤول المكلف بالطاقة:

يجدر التذكير بالمهام الموكولة إلى المكلف بالطاقة صلب الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والمتمثلة أساسا في:

- إعداد نظام للتصرف في الطاقة
- مراقبة استهلاك الطاقة في مجال التسخين والتكييف والتنوير
- متابعة فواتير الاستهلاك والحث على ترشيد استعمال الطاقة
- متابعة خدمات الصيانة وتعهد المعدات والتجهيزات المقتصدة للطاقة

- إعداد تقارير دورية سنوية على ضوء التقارير الواردة من المصالح الفرعية والجهوية والمؤسسات والمنشآت العمومية تحت الإشراف توجه الى الوزير المعني، وترسل نسخة منها الى رئاسة الحكومة
- اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لترشيد استهلاك الطاقة على مستوى الهياكل التابعة للوزارة الراجع إليها بالنظر

ويتعين أن يكون المكلف بهذه الخطة على معرفة ودراية بمجال ترشيد استهلاك الطاقة وأن تتوفر له الوسائل الضرورية للقيام بمهامه على الوجه الأمثل وأن يمارس مهامه مباشرة تحت إشراف المسؤول الأول عن الوزارة أو المؤسسة أو المنشأة العمومية.

7. دور الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة:

يمكن للوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة أن تتولى، في إطار المهام الموكولة إليها، تنظيم ملتقيات دورية لفائدة المسؤولين عن الطاقة بالهيكل العمومية وتأمين الإحاطة بهم وتنمية قدرات الأعوان المعنيين، وذلك مع مراعاة التشريع والتراتب الجاري بها العمل.

ونظرا لأهمية الموضوع، فإنه يتعين على السيدات والسادة الوزراء وكتّاب الدولة والولاة ورؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية أن يولوا الموضوع ما يستحقه من الأهمية، وأن يعملوا على تنفيذ ما جاء بأحكام هذا المنشور بكامل الدقة والعناية.

والسلام

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد